

الغانم يستقبل رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية الكورية - الكويتية



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مستقبلاً وفد مجموعة الصداقة الكورية - الكويتية

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه امس رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية الكورية - الكويتية النائبة في البرلمان الكوري كيم أولدونغ والوفد المرافق لها. وجري خلال اللقاء بحث آفاق التعاون المشترك بين البلدين وسبل تميئتها، كما تطرق الجانبان إلى ضرورة التنسيق المتبادل بينهما في المحافل البرلمانية الدولية بما يخدم مصلحة

الكندري يطالب الحكومة بتزويد المجلس بالدراسات الخاصة برفع الدعم وزيادة الأسعار

خطة متعلقة برفع الدعم أو زيادة أسعار أي سلعة أو خدمة قبل اتخاذ أي قرار بذلك مع امداد مجلس الأمة بكل الدراسات التي أعدت في هذا الشأن لإتاحة الفرصة لأعضاء مجلس الأمة لأبداء الرأي والملاحظات بشأنها.

بها عليها أن توضح أسباب ذلك لمجلس الأمة حيث تنص مواد الدستور: المادة 20: «الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع المستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون.»

قدم النائب فيصل الكندري اقتراحاً برغبة جاء في مقدمته: نظراً للأثار السلبية التي واكبت رفع الحكومة للدعم عن الديزل والكروسيون وزيادة أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية والمواد الإنشائية مما أدى إلى المساس مباشرة بالمستوى المعيشي للمواطنين من أصحاب الدخل المحدود والمتوسطة، وذلك بسبب اتخاذ قرار زيادة أسعار



فيصل الكندري

المحروقات دون دراسة تبعاته وتأثيره على المواطن، وهو ما يتناقض مع التوجيهات السامية لصاحب السمو الأمير في افتتاح دور الإنعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة بعدم المساس بالمستوى المعيشي للمواطن، ولأن أحكام الدستور تقضي بكفالة الدولة رفع المستوى المعيشي للمواطن وتحقيق الرخاء للمواطنين وتؤكد حق المجلس في إيداع رغبات الحكومة في المسائل العامة وأن تعذر على الحكومة

المرسوم بالقانون رقم 22 لسنة 2012. ويفتح باب الرغبات بعد أدنى لمدة 90 يوماً وبحد أقصى عند توقيع الموظفين مع الشركة. وفي حال تخلف الشركة عن عرض العقود على الموظفين أو يكون آخر موعد لتقديم الرغبات في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية خلال شهرين من تاريخ طرح اسهم الشركة المذكورة في البند 1 من المادة 7 من القانون رقم 6 لسنة 2008 وفقاً لما يلي:

1:3 من الأسهم للكويتيين المنقولين إلى الشركة و2:1 اكتتاب للموظفين السابقين الزلزلة يقترح تعديل قانون خصصة «الكويتية»

وفقاً لما يلي: الحصول خلال هذه المدة على المرتب والمزايا النقدية والعينية التي كان يحصل عليها في المؤسسة كحد أدنى. ويمنح العاملون الكويتيون الحاصلون على اجازة خط جوي صادرة من الإدارة العامة للطيران المدني مكافأة تشجيعية تعادل المرتب الشامل عن ثلاث سنوات على أساس آخر مرتب كانوا يتقاضونه في المؤسسة.

ثالثاً: يستبدل بنص الفقرة الثالثة من البند رقم 3 من المادة الخامسة من القانون رقم 6 لسنة 2008 بالنص التالي: عند انتهاء مدة العقد مع الشركة أو عند انتهاء خدمات العاملين الكويتيين الذين اختاروا العمل بالشركة يطبق عليهم أحكام البند 1 من المادة السادسة من هذا القانون.

رابعاً: يعدل البند 4 من المادة الخامسة من القانون رقم 6 لسنة 2008 وفقاً لما يلي: زيادة الحقوق التأمينية المستحقة للعامل بما يعادل اضافة مدة مقدارها خمس سنوات، وتحتمل الخزائن العامة للإعباء المالية المترتبة على تطبيق أحكام هذا البند.



د.يوسف الزلزلة

يمنح العاملون الكويتيون الحاصلون على اجازة خط جوي مكافأة تشجيعية تعادل المرتب الشامل عن ثلاث سنوات على أساس آخر مرتب كانوا يتقاضونه في المؤسسة.

خامساً: يعدل الفقرة الثانية من البند 3 من المادة السادسة من القانون رقم 6 لسنة 2008 وفقاً لما يلي: واستثناء من البندين 5 و7 من المادة 17 من قانون التامينات الاجتماعية المشار إليه، يصرف المعاش

قدم النائب د.يوسف الزلزلة اقتراحاً بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 6 لسنة 2008 بشأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة، جاء كالتالي: مادة أولى: أولاً: يستبدل بنص البند (ج) من المادة الرابعة من القانون رقم 6 لسنة 2008 بالنص التالي: نسبة ثلاثة بالمائة (3%) تمنح للعاملين الكويتيين المنقولين من المؤسسة إلى الشركة وتحتمل الخزائن العامة للإعباء المالية المترتبة على التطبيق، ونسبة اثنين بالمائة (2%) يمكنت بها الراغبون من الموظفين السابقين الذين انتهت خدمتهم من مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية - من غير المشمولين في هذا القانون بالشروط التقضيلية التي يضعها مجلس الوزراء - وما لم يكتب فيه من هذه النسبة يكتبت بها الراغبون من العاملين الكويتيين المنقولين من المؤسسة إلى الشركة، ولا يحق للمساهمين الذين آلت إليهم اسهم بموجب هذه الفقرة التصرف فيها بالبيع أو التنازل قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ الاكتتاب وقيل سداد قيمة الاسهم بالكامل. وتطرح الاسهم التي لم يكتبت بها من النسبة الواردة بالبند (ج) اعلاه للاكتتاب العام وفقاً لأحكام البند (د) من هذه المادة. ثانياً: يعدل البند (2) من المادة الخامسة من القانون رقم 6 لسنة 2008

استفسر عما إذا كانت هناك حسابات أخرى سرية لم يتم الكشف عنها حماد يسأل وزير المالية عن كشف حسابات مدير التامينات الاجتماعية السابق

عدد اعضاء هذا الفريق، وما خبراتهم السابقة في هذا المجال، وهل ستم الاستعانة بمكاتب محاسبية مهنية لمساعدة هذا الفريق، وما الاجراءات التي سيتم اتباعها لتدقيق الحسابات ومطابقتها مع شركات سبق ان تعاملت معها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - ادارة محافظ - عقارات - اسهم - سندات - خيارات ومشتقات مالية؟

بها، وهل توجد حسابات أخرى سرية لم يتم الكشف عنها، وهل هناك حسابات مشتركة له مع أي طرف آخر في سويسرا، وهل هناك حسابات لأقاربه من الدرجة الأولى في سويسرا، وهل سيتم الكشف على تلك الحسابات ان وجدت، وهل سيتم ارسدة تلك الحسابات منذ بداية فتحها لدى البنوك السويسرية، ومن الفريق الرسمي الكويتي الذي سيعتم تكليفه بالكشف على هذه الحسابات، وكم

للتأمينات الاجتماعية السابق في سويسرا، لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي: متى سيتم البدء في الكشف على حسابات مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية السابق في سويسرا وذلك بعد صدور الحكم النهائي للقضاء السويسري برفض الطعن المقدم منه، وما عدد الحسابات المسجلة باسم مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية السابق في سويسرا، وما إجمالي قيمة المبالغ المودعة



سعدون حماد

وجه النائب سعدون حماد سؤالاً لوزير المالية انس الصالح جاء فيه: نشرت الصحف المحلية خبراً يفيد بأن القضاء السويسري رفض الطعن المقدم من مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية السابق بإلغاء حكم أول درجة الصادر قبل نحو عامين والذي يقضي بتقديم مساعدات للقضاء الكويتي والسماح للنائب العامة الكويتية بالكشف على حسابات مدير عام المؤسسة العامة

الطريجي: تسوية المعاشات التقاعدية بحد أقصى 1500 دينار للمتقاعدين بعد شهر 5/2011

في هذا التاريخ أو بعده أعد الاقتراح بقانون الذي يضيف فقرة جديدة الى المادة الاولى من القانون رقم 9 لسنة 2011 المشار اليه تنص على أن تعاد تسوية المعاشات التقاعدية التي استحققت قبل 1/5/2011 أي قبل العمل بهذا القانون بافتراض أن الحد الأقصى للمرتب 1500 دينار شهرياً مع عدم صرف فروق مالية عن الماضي.

والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون. وجاءت المذكرة الإيضاحية للمادة الثانية من قانون التامينات الاجتماعية، يكون الحد الأقصى للمرتب المنصوص عليه في هذا القانون 1250 ديناراً شهرياً وبمقتضى القانون رقم 9 لسنة 2011 المعمول به، وذلك حسبما جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون نظراً لتغير الظروف الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية، جاء كالتالي:

قدم النائب د.عبدالله الطريجي اقتراحاً بقانون بإضافة فقرة أخيرة الى المادة الأولى من القانون رقم 9 لسنة 2011 بشأن تعديل بعض أحكام قانون التامينات الاجتماعية الصادرة بالأمر الأميري رقم 61 لسنة 1976 والمرسوم بالقانون رقم 128 لسنة 1992 بنظام التامين التكافلي والقانون رقم 25 لسنة 2001 بتعديل بعض أحكام قانون التامينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية، جاء كالتالي:



د.عبدالله الطريجي

المادة الأولى تضاف الى المادة الاولى من القانون رقم 9 لسنة 2011 المشار اليه فقرة أخيرة نصها كالآتي: «وتعاد تسوية المعاشات التقاعدية التي استحققت قبل العمل بهذا القانون بافتراض أن الحد الأقصى للمرتب 1500 دينار شهرياً مع عدم صرف فروق مالية عن الماضي.»

المادة الثانية على رئيس مجلس الوزراء

يستهدف مسيرة الأمن والاستقرار في لبنان الهاجري يدين حادث التفجير في جبل محسن في طرابلس اللبنانية

العربي مع لبنان ضد الإرهاب وما يواجهه من تحديات في ظل الظروف الإقليمية الراهنة، داعياً كل الأطراف السياسية اللبنانية إلى دعم الجهود المبذولة على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني بغية المحافظة على الأمن والاستقرار في جميع الأراضي اللبنانية. ودعا الهاجري كل الدول

مسيرة الأمن والاستقرار في لبنان وإعادة اشغال الوضع وتخريب الحوار الذي بدأ يشق طريقه بين القوى السياسية. وثمن الهاجري - في تصريح صحفي - ترؤس النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد وفداً وزارياً عربياً إلى بيروت للتعبير عن التضامن

مديرة التامينات الاجتماعية السابق في سويسرا، لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي: متى سيتم البدء في الكشف على حسابات مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية السابق في سويسرا وذلك بعد صدور الحكم النهائي للقضاء السويسري برفض الطعن المقدم منه، وما عدد الحسابات المسجلة باسم مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية السابق في سويسرا، وما إجمالي قيمة المبالغ المودعة



ماضي الهاجري

أدان مقرر لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب ماضي الهاجري حادث التفجير الانتحاري الإرهابي الذي استهدف مقهى في منطقة جبل محسن في مدينة طرابلس اللبنانية وأدى إلى مقتل 10 أشخاص وإصابة العشرات بجروح من المواطنين الأبرياء، واصفاً الحادث بالجريمة النكراء التي تستهدف زعزعة

عبدالله للعمير: كم عدد الشركات الحكومية والخاصة الحاصلة على المحروقات المدعومة؟



د.خليل عبدالله

بشكل يومي، وإذا كان هناك سقف أعلى محدد لكمية هذه المحروقات المستخدمة. وسأل عبدالله العمير عن المخزون الاستراتيجي للمحروقات باصنافها في الدولة (لكل سادة على حدة)، مرفق بها جدول يوضح المخزون الاستراتيجي للسنوات الخمس الماضية اعتباراً من 2009 حتى 2014 لكل مادة نفطية على حدة.

وجهه النائب د.خليل عبدالله سؤالاً لوزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير طالب فيه بتزويده بعدد الشركات الحكومية والشركات الخاصة التي تحصل من وزارة النفط على المحروقات المدعومة، وكذلك جدول يوضح أسماء الشركات الحكومية والشركات الخاصة موضع فيه نشاطها وكمية المحروقات ونوعها المستخدم

أكد على ضرورة تغيير منهجية إدارة الاستثمارات دشتي: مواجهة الظروف الاستثنائية تبدأ بملاحقة سراق المليارات

على حساب مصلحة الوطن والمواطن والأجيال القادمة. واختتم النائب حديثه قائلاً: إن فساد بعض المتنفذين يسير دون أن يتأثر بالأمواج المتلاطمة وكأنه يدرك أن تلك لن تضرب في شيء، فضررها سيقع على الحكمة الأضعف وهي المواطن، لكن ليدرك هؤلاء أننا سنمارس دورنا الذي رسمه لنا الدستور، وسنسمى جاهدین وكل الشرف للعمل على وقف عبثهم بالمال العام في قادم الأيام.

متى سيظل سراق المليارات يتنافسون على الغنائم في معظم المشاريع بينما معظم المواطنين يكتبون تحت وطأة المعاناة وارتفاع الأسعار؟ أما أن الأولان لوضع حد لموائد اللثام ولطهارة هواة التفتيح؟ وشدد على أن عبور تلك المرحلة الاستثنائية ومواجهتها بات يستلزم وقف ماكينات النهب والسرقة لبعض الفاسدين واستبدالها بأخرى قادرة على تعديل المسار وإحداث

أكد النائب د.عبدالحاميد دشتي أن مواجهة الظروف الاستثنائية جراء الهبوط الشديد لأسعار النفط وانخفاض الإيرادات العامة للدولة تبدأ من ملاحقة سراق المليارات واستعادة الأموال ووقف مشاريع السراقات المليارية وتغيير منهجية إدارة الاستثمارات والاحتياطات وتنمية عوائدها التي مازالت متواضعة. وتساءل النائب د.دشتي في تصريح صحفي: إلى



د.عبدالحاميد دشتي